إدانة المدّعى عليه بالاعتداء على حارس المجمع؛ وتأييد الحكم بالسجن سنة واحدة

محكمة الاستئناف الجزائية في العقبة برئاسة القاضي يوسف عبد الرحيم الزعبلاوي وعضوية القاضيين هالة منصور الشريف وأحمد عبد الله الطراونة ــــ الأحد ١٤ من ربيع الآخر ١٤٤٥هـ الموافق ٢٩ من تشرين الأول ٢٠٢٣م

أيّدت محكمة الاستئناف الجزائية في العقبة، في جلستها المنعقدة يوم الأحد ١٤ من ربيع الآخر ١٤٤٥هـ الموافق ٢٩ من تشرين الأول ٢٠٢٣م، الحكم الصادر عن محكمة بداية العقبة بحق المدّعى عليه (ع. ف. ر) (٣٤ عامًا)، القاضي بسجنه سنة واحدة وتغريمه مبلغ ٥٠٠ دينار، عن جريمة الاعتداء على حارس أثناء تأدية واجبه. وردّ الاستئناف المقدّم من المدّعى عليه وتأييد الحكم المستأنف.

وتعود وقائع القضية إلى ليلة ٣ آذار ٢٠٢٣، حين حضر المدّعى عليه إلى بوابة مجمع الرمّان السكني في منطقة الشاطئ الجنوبي، وطلب من الحارس المناوب (م. ع. ن) السماح له بالدخول دون إبراز بطاقة السكن. وعند رفض الحارس طلبه، بحسب ما أثبته في محضر الضبط، انهال المدّعى عليه عليه بالضرب بقبضة يده وبركلة واحدة، ما أدّى إلى سقوطه أرضًا وإصابته بكدمة في الوجه ورضوض في الكتف الأيسر.

وأوضح الحارس في شهادته أمام محكمة الصلح أن المدّعى عليه كان يحاول الدخول برفقة امرأة لم يتبيّن اسمها، وأنه لم يعترض سبيلهما إلا بعد أن طلب منه المدّعى عليه ذلك بصيغة آمرة. وأضاف أن المدّعى عليه غادر المكان بعد الحادثة، قبل أن يعود بعد نحو ساعة ويعتذر عمّا بدر منه، مؤكدًا أنه كان «تحت تأثير التعب وضغط العمل».

وقد أحيلت القضية إلى محكمة الصلح بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠٢٣، فأصدرت حكمها في ٢ أيار من السنة نفسها، قبل أن يستأنفه المدّعى عليه بواسطة وكيله المحامي (ر. ن. ك). وفي جلسة الاستئناف، طلب الدفاع تخفيف العقوبة إلى الحدّ الأدنى، مستندًا إلى أن موكله لا سوابق له، وأن الواقعة لم تخلّف عاهة دائمة، وأن المجني عليه تنازل عن الشكوى الشخصية.

غير أن النيابة العامة، ممثلة بالمدّعي العام (ف. ح. ص)، طلبت تأييد الحكم، مشيرة إلى أن الاعتداء وقع على موظف أثناء قيامه بواجبه، وأن الصلح الذي تم بين الطرفين لا يحول دون تحريك الدعوى العامة في جرائم الاعتداء على الموظفين. وبعد المداولة، قرّرت المحكمة رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، مع إلزام المدّعى عليه بالرسوم القضائية.

مجلس بلدية الرمّان يقرّ موازنة 2024 بعجز مقداره 4.2 مليون دينار

أقرّ مجلس بلدية الرمّان في جلسته العادية المنعقدة مساء الثلاثاء 14 الجاري موازنة البلدية للسنة المالية 2024، بعجز مقداره 4.2 مليون دينار، بعد مناقشة استمرت ست ساعات وشهدت تصويتا مطولا على عدد من بنودها. وصوت لصالح الموازنة 9 أعضاء من أصل 13، فيما امتنع 3 أعضاء عن التصويت، وعارضها عضوان. وتأتي الموازنة في ظل تراجع الإيرادات المحلية بنسبة 11 في المئة مقارنة بالعام الماضي، وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية.

وقدر إجمالي النفقات المقترحة بـ 18.6 مليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة بـ 14.4 مليون دينار. وتشمل النفقات رواتب الموظفين البالغ عددهم 412 موظفا، ومخصصات الصيانة، وكلفة تشغيل شبكة الإنارة العامة. وأوضح رئيس البلدية المهندس عادل منصور الحلبي أن العجز ناتج عن قرار الحكومة المركزية تجميد تحويل 2.5 مليون دينار من ضريبة الأراضي، إضافة إلى تأخر تحصيل مستحقات عن مشاريع مشتركة.

وقال الحلبي في كلمته أمام المجلس: «لم نلجأ إلى الاقتراض لتغطية العجز، بل اخترنا تأجيل مشاريع غير ملحة وإعادة ترتيب الأولويات». وأكد أن البلدية ستعتمد على فائض الموازنة السابقة البالغ 1.8 مليون دينار، وعلى بيع أراض غير مستثمرة في المنطقة الصناعية الشرقية. وأشار إلى أن لجنة خاصة ستشكل لمتابعة تنفيذ الموازنة ورفع تقارير ربع سنوية.

وفي المقابل، انتقد العضو سامر يوسف البرغوثي الموازنة، معتبرا أنها «لا تعكس حجم المعاناة في الأحياء الشعبية، حيث تتراكم الحفر وتنقطع المياه أسبوعا كاملا في الصيف». وطالب بتخصيص 500 ألف دينار لصيانة شبكة المياه، وهو ما رفضه الرئيس بحجة عدم وجود تغطية مالية. وقال إن البلدية ستلجأ إلى شركات القطاع الخاص لتنفيذ أعمال الصيانة عبر عقود تمتد لثلاث سنوات.

وتضمنت الموازنة زيادة رسوم خدمة النفايات الصلبة بنسبة 10 في المئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2019، بحيث ترتفع قيمة الاشتراك السنوي للأسرة من 60 إلى 66 دينارا. وبرر الرئيس القرار بأن كلفة نقل النفايات إلى مكب الرمّان ارتفعت بنسبة 18 في المئة خلال عامين. وأعفيت من الزيادة الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي والمنشآت التعليمية والدينية.

وفي ما يتعلق بالمشاريع الجديدة، خصص 1.2 مليون دينار لإنشاء ممر للمشاة على طول شارع المحطة، و750 ألف دينار لتوسعة مدرج المطار البلدي. وأكد الحلبي أن تنفيذ المشروع الأخير مرهون بموافقة سلطة الطيران المدني على خطة السلامة، مشيرا إلى أن الطلب قدم منذ شهرين ولم يرد عليه حتى الآن.

وأعلن رئيس البلدية أن الموازنة ستعرض للمناقشة العامة في جلسة علنية يوم 28 الجاري، قبل إحالتها إلى وزارة الحكم المحلي للمصادقة النهائية. وقال: «نريد أن يعرف كل مواطن أين تذهب أمواله، وأن يشارك في القرار، لأن الشفافية هي الطريق الوحيد لاستعادة الثقة».

بلدية الرمّان تطلق مشروع الحافلات الكهربائية

أطلقت بلدية الرمّان صباح اليوم الثلاثاء مشروع الحافلات الكهربائية، بحضور رئيس البلدية المهندس عادل منصور الحلبي وممثلين عن وزارة النقل والشركة المنفذة. ويشمل المشروع في مرحلته الأولى تشغيل 12 حافلة كهربائية على خطين رئيسيين يربطان وسط المدينة بالمناطق الشرقية والجنوبية، على أن يبدأ التشغيل الفعلي في مطلع شهر كانون الثاني المقبل.

وقال الحلبي في كلمته إن المشروع «لا يتعلق بالحافلات فقط، بل بتغيير طريقة تفكير المدينة في تنقل أبنائها»، مشيرا إلى أن البلدية درست خيارات عدة قبل الاستقرار على هذا النموذج. وأضاف أن الحافلات ستكون مجهزة بشاشات لمعلومات الركاب وبنظام دفع إلكتروني، وأن التعرفة ستبقى مساوية لتعرفة الحافلات التقليدية.

وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية 4.2 مليون دينار، موّل البنك الإنمائي للمدن الكبرى 60 في المئة منها، فيما تكفلت البلدية بالنسبة المتبقية. وأوضح المدير التنفيذي للبنك أن القرض يتضمن فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وأن البنك يشترط إنشاء مرآب مركزي للصيانة قبل صرف الدفعة الثانية.

وأكد مدير النقل في البلدية أن الشركة المشغلة ستوظف 48 سائقا، بينهم 15 امرأة، وأن الأولوية في التوظيف ستعطى لسكان الأحياء التي تمر بها الخطوط. وأشار إلى أن المحطات ستكون مزودة بكاميرات مراقبة وبأزرار طوارئ، وأن فرقا من الشرطة المحلية ستتولى مرافقة الحافلات في الأسابيع الأولى.

مجلس بلدية الرمّان يقر موازنة 2024 بعجز مقداره 4.2 مليون دينار

أقرّ مجلس بلدية الرمّان في جلسته العادية المنعقدة مساء الثلاثاء 14 الجاري موازنة البلدية للسنة المالية 2024، بعجز مقداره 4.2 مليون دينار، بعد مناقشة استمرت ست ساعات وشهدت تصويتا مطولا على عدد من بنودها. وصوت لصالح الموازنة 9 أعضاء من أصل 13، فيما امتنع 3 أعضاء عن التصويت، وعارضها عضوان. وتأتي الموازنة في ظل تراجع الإيرادات المحلية بنسبة 11 في المئة مقارنة بالعام الماضي، وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية.

وقدر إجمالي النفقات المقترحة بـ 18.6 مليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة بـ 14.4 مليون دينار. وتشمل النفقات رواتب الموظفين البالغ عددهم 412 موظفا، ومخصصات الصيانة، وكلفة تشغيل شبكة الإنارة العامة. وأوضح رئيس البلدية المهندس عادل منصور الحلبي أن العجز ناتج عن قرار الحكومة المركزية تجميد تحويل 2.5 مليون دينار من ضريبة الأراضي، إضافة إلى تأخر تحصيل مستحقات عن مشاريع مشتركة.

وقال الحلبي في كلمته أمام المجلس: «لم نلجأ إلى الاقتراض لتغطية العجز، بل اخترنا تأجيل مشاريع غير ملحة وإعادة ترتيب الأولويات». وأكد أن البلدية ستعتمد على فائض الموازنة السابقة البالغ 1.8 مليون دينار، وعلى بيع أراض غير مستثمرة في المنطقة الصناعية الشرقية. وأشار إلى أن لجنة خاصة ستشكل لمتابعة تنفيذ الموازنة ورفع تقارير ربع سنوية.

وفي المقابل، انتقد العضو سامر يوسف البرغوثي الموازنة، معتبرا أنها «لا تعكس حجم المعاناة في الأحياء الشعبية، حيث تتراكم الحفر وتنقطع المياه أسبوعا كاملا في الصيف». وطالب بتخصيص 500 ألف دينار لصيانة شبكة المياه، وهو ما رفضه الرئيس بحجة عدم وجود تغطية مالية. وقال إن البلدية ستلجأ إلى شركات القطاع الخاص لتنفيذ أعمال الصيانة عبر عقود تمتد لثلاث سنوات.

وتضمنت الموازنة زيادة رسوم خدمة النفايات الصلبة بنسبة 10 في المئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2019، بحيث ترتفع قيمة الاشتراك السنوي للأسرة من 60 إلى 66 دينارا. وبرر الرئيس القرار بأن كلفة نقل النفايات إلى مكب الرمّان ارتفعت بنسبة 18 في المئة خلال عامين. وأعفيت من الزيادة الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي والمنشآت التعليمية والدينية.

وفي ما يتعلق بالمشاريع الجديدة، خصص 1.2 مليون دينار لإنشاء ممر للمشاة على طول شارع المحطة، و750 ألف دينار لتوسعة مدرج المطار البلدي. وأكد الحلبي أن تنفيذ المشروع الأخير مرهون بموافقة سلطة الطيران المدني على خطة السلامة، مشيرا إلى أن الطلب قدم منذ شهرين ولم يرد عليه حتى الآن.

وأعلن رئيس البلدية أن الموازنة ستعرض للمناقشة العامة في جلسة علنية يوم 28 الجاري، قبل إحالتها إلى وزارة الحكم المحلي للمصادقة النهائية. وقال: «نريد أن يعرف كل مواطن أين تذهب أمواله، وأن يشارك في القرار، لأن الشفافية هي الطريق الوحيد لاستعادة الثقة».

بلدية الرمّان تطلق مشروع الحافلات الكهربائية

أطلقت بلدية الرمّان صباح اليوم الثلاثاء مشروع الحافلات الكهربائية، بحضور رئيس البلدية المهندس عادل منصور الحلبي وممثلين عن وزارة النقل والشركة المنفذة. ويشمل المشروع في مرحلته الأولى تشغيل 12 حافلة كهربائية على خطين رئيسيين يربطان وسط المدينة بالمناطق الشرقية والجنوبية، على أن يبدأ التشغيل الفعلي في مطلع شهر كانون الثاني المقبل.

وقال الحلبي في كلمته إن المشروع «لا يتعلق بالحافلات فقط، بل بتغيير طريقة تفكير المدينة في تنقل أبنائها»، مشيرا إلى أن البلدية درست خيارات عدة قبل الاستقرار على هذا النموذج. وأضاف أن الحافلات ستكون مجهزة بشاشات لمعلومات الركاب وبنظام دفع إلكتروني، وأن التعرفة ستبقى مساوية لتعرفة الحافلات التقليدية.

وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية 4.2 مليون دينار، موّل البنك الإنمائي للمدن الكبرى 60 في المئة منها، فيما تكفلت البلدية بالنسبة المتبقية. وأوضح المدير التنفيذي للبنك أن القرض يتضمن فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وأن البنك يشترط إنشاء مرآب مركزي للصيانة قبل صرف الدفعة الثانية.

وأكد مدير النقل في البلدية أن الشركة المشغلة ستوظف 48 سائقا، بينهم 15 امرأة، وأن الأولوية في التوظيف ستعطى لسكان الأحياء التي تمر بها الخطوط. وأشار إلى أن المحطات ستكون مزودة بكاميرات مراقبة وبأزرار طوارئ، وأن فرقا من الشرطة المحلية ستتولى مرافقة الحافلات في الأسابيع الأولى.

مجلس بلدية الرمّان يقرّ موازنة 2024 بعجز مقداره 4.2 مليون دينار

أقرّ مجلس بلدية الرمّان في جلسته العادية المنعقدة مساء الثلاثاء 14 الجاري موازنة البلدية للسنة المالية 2024، بعجز مقداره 4.2 مليون دينار، بعد مناقشة استمرت ست ساعات وشهدت تصويتا مطولا على عدد من بنودها. وصوت لصالح الموازنة 9 أعضاء من أصل 13، فيما امتنع 3 أعضاء عن التصويت، وعارضها عضوان. وتأتي الموازنة في ظل تراجع الإيرادات المحلية بنسبة 11 في المئة مقارنة بالعام الماضي، وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية.

وقدر إجمالي النفقات المقترحة بـ 18.6 مليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة بـ 14.4 مليون دينار. وتشمل النفقات رواتب الموظفين البالغ عددهم 412 موظفا، ومخصصات الصيانة، وكلفة تشغيل شبكة الإنارة العامة. وأوضح رئيس البلدية المهندس عادل منصور الحلبي أن العجز ناتج عن قرار الحكومة المركزية تجميد تحويل 2.5 مليون دينار من ضريبة الأراضي، إضافة إلى تأخر تحصيل مستحقات عن مشاريع مشتركة.

وقال الحلبي في كلمته أمام المجلس: «لم نلجأ إلى الاقتراض لتغطية العجز، بل اخترنا تأجيل مشاريع غير ملحة وإعادة ترتيب الأولويات». وأكد أن البلدية ستعتمد على فائض الموازنة السابقة البالغ 1.8 مليون دينار، وعلى بيع أراض غير مستثمرة في المنطقة الصناعية الشرقية. وأشار إلى أن لجنة خاصة ستشكل لمتابعة تنفيذ الموازنة ورفع تقارير ربع سنوية.

وفي المقابل، انتقد العضو سامر يوسف البرغوثي الموازنة، معتبرا أنها «لا تعكس حجم المعاناة في الأحياء الشعبية، حيث تتراكم الحفر وتنقطع المياه أسبوعا كاملا في الصيف». وطالب بتخصيص 500 ألف دينار لصيانة شبكة المياه، وهو ما رفضه الرئيس بحجة عدم وجود تغطية مالية. وقال إن البلدية ستلجأ إلى شركات القطاع الخاص لتنفيذ أعمال الصيانة عبر عقود تمتد لثلاث سنوات.

وتضمنت الموازنة زيادة رسوم خدمة النفايات الصلبة بنسبة 10 في المئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2019، بحيث ترتفع قيمة الاشتراك السنوي للأسرة من 60 إلى 66 دينارا. وبرر الرئيس القرار بأن كلفة نقل النفايات إلى مكب الرمّان ارتفعت بنسبة 18 في المئة خلال عامين. وأعفيت من الزيادة الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي والمنشآت التعليمية والدينية.

وفي ما يتعلق بالمشاريع الجديدة، خصص 1.2 مليون دينار لإنشاء ممر للمشاة على طول شارع المحطة، و750 ألف دينار لتوسعة مدرج المطار البلدي. وأكد الحلبي أن تنفيذ المشروع الأخير مرهون بموافقة سلطة الطيران المدني على خطة السلامة، مشيرا إلى أن الطلب قدم منذ شهرين ولم يرد عليه حتى الآن.

وأعلن رئيس البلدية أن الموازنة ستعرض للمناقشة العامة في جلسة علنية يوم 28 الجاري، قبل إحالتها إلى وزارة الحكم المحلي للمصادقة النهائية. وقال: «نريد أن يعرف كل مواطن أين تذهب أمواله، وأن يشارك في القرار، لأن الشفافية هي الطريق الوحيد لاستعادة الثقة».

بلدية الرمّان تطلق مشروع الحافلات الكهربائية

أطلقت بلدية الرمّان صباح اليوم الثلاثاء مشروع الحافلات الكهربائية، بحضور رئيس البلدية المهندس عادل منصور الحلبي وممثلين عن وزارة النقل والشركة المنفذة. ويشمل المشروع في مرحلته الأولى تشغيل 12 حافلة كهربائية على خطين رئيسيين يربطان وسط المدينة بالمناطق الشرقية والجنوبية، على أن يبدأ التشغيل الفعلي في مطلع شهر كانون الثاني المقبل.

وقال الحلبي في كلمته إن المشروع «لا يتعلق بالحافلات فقط، بل بتغيير طريقة تفكير المدينة في تنقل أبنائها»، مشيرا إلى أن البلدية درست خيارات عدة قبل الاستقرار على هذا النموذج. وأضاف أن الحافلات ستكون مجهزة بشاشات لمعلومات الركاب وبنظام دفع إلكتروني، وأن التعرفة ستبقى مساوية لتعرفة الحافلات التقليدية.

وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية 4.2 مليون دينار، موّل البنك الإنمائي للمدن الكبرى 60 في المئة منها، فيما تكفلت البلدية بالنسبة المتبقية. وأوضح المدير التنفيذي للبنك أن القرض يتضمن فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وأن البنك يشترط إنشاء مرآب مركزي للصيانة قبل صرف الدفعة الثانية.

وأكد مدير النقل في البلدية أن الشركة المشغلة ستوظف 48 سائقا، بينهم 15 امرأة، وأن الأولوية في التوظيف ستعطى لسكان الأحياء التي تمر بها الخطوط. وأشار إلى أن المحطات ستكون مزودة بكاميرات مراقبة وبأزرار طوارئ، وأن فرقا من الشرطة المحلية ستتولى مرافقة الحافلات في الأسابيع الأولى.